# مسوغات حذف عناصر الجملة

# Justifications of Sentence Elements Omission

(دراسة في شرح ابن عقيل على الالفية)

(A Study of Ibn Akeel's Explanation of the Al–Alfiyah)


جامعة الموصل/ كلية الآداب/ قسم اللغة العربية

University of Mosul / College of Arts / department of Arabic

محمود علي صالح

Mahmood Ali Salih

م.د.نذير محمد أمين

Inst. Dr. Natheer Mohammad Ameen

## الملخص

يتناول هذا البحث ظاهرة شائعة في النحو العربي وهي الخروج عن القاعدة النحوية عند وجود ما مسوِّغ لهذا الخروج، ومن صور هذا الخروج عن القاعدة حذف بعض عناصر الجملة، ولمّا كان الأصل هو ذكر كل عنصر ليُسهم في الدلالة على المراد من الكلام كان الحذف ممتنعاً إلا عند وجود ما يسوِّغ ذلك وهو ما اصطُلح على تسميته بـ(المسوغ=المجوِّز) الذي يسوِّغ الخروج عن الأصل الى غيره مع عدم الاخلال بنظام الجملة وعدم حصول لَبْس.

**الكلمات المفتاحية**: (المسوِّغات، عناصر الجملة، شرح ابن عقيل).

## Abstract

This research deals with a common phenomenon in Arabic grammar, which is the departure from the grammatical rule when there is a justification for this departure, and one of the forms of this departure from the rule is the deletion of some elements of the sentence. The existence of what justifies this, which is what has been termed (the justification = the permitting), which justifies the departure from the original to something else without prejudice to the sentence system and without confusion.


Keywords: justifications, sentence elements, Ibn Aqil's explanation.

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

فإنَّ مما لايخفى على باحث في العربية انقسام عناصر الجملة الى عُمد وفضلات، والعمد مالايستغنى عنه في الكلام والفضلة ما يمكن أن يستغنى عنه أو إنشاء الكلام بدونه، ولكنّ هذا الحكم ليس على إطلاقه، فربّما جاز حذف العمدة بوجود مسوغ لذلك الحذف، وربّما امتنع حذف الفضلة إذا كان تمام المعنى متوقفاً عليها، وفي كلٍ لا يجوز الحذف مطلقاً الا بوجود مسوغ لذلك، وقد وقفنا على هذه المسوغات في بحثنا هذا، وقسمناه الى ثلاثة مباحث:

الأول: مسوغات حذف العمدة، والثاني: مسوغات حذف الفضلة، ولمّا كان بعض عناصر الجملة ينظر اليه بحسب ما يتعلق به من عناصر فيكون عمدة تارة وفضلة تارة أخرى كـ(المضاف والمنعوت) جعلنا المبحث الثالث متضمناً لهذا النوع من العناصر فكان عنوانه حذف ما يكون عمدة تارة وفضلة تارة أخرى، وجعلنا شرح ابن عقيل إطاراً لعملنا هذا؛ إذ لابدّ لكل عمل يعالج ظاهرة من إطار يجعل حدوداً للبحث، وكان اختيار شرح ابن عقيل لما لهذا البحث من مكانة في نفوس الدارسين إذ هو مقرر يدرس في مراحل الدراسة الأولية في أغلب الجامعات ويجد الطلبة في بعض الأحكام النحوية ما يخالفها ويخرج عنها عند وجود (مسوِّغ = مجوِّز) لذلك مما كوّن ظاهرة تستحق الوقوف عليها، ونسال الله أن نكون قد وُفقنا في ذلك والحمد لله دائماً وأبداً.

# «المبحث الأول»

## حذف العمدة

### المسوغ الأول: حذف صدر صلة الموصول

قال ابن عقيل: «ولا يحذف صدر الصلة مع غير (أي) إلا إذا طالت الصلة نحو: جاء الذي هو ضاربٌ زيداً، فيجوز حذف "هو" فتقول: جاء الذي ضارب زيداً»[1].

إذا كان صدر الصلة ضميراً مرفوعاً، وكان خبره مفرداً جاز حذف صدر الصلة بشرط طول الصلة، وطول الصلة يكون بشيء يتعلق بها كمعمول الخبر أو نعته أو غير ذلك، ؤ مما يضيف إلى الجملة فائدة زائدة عن المعنى الأصلي، فيصار إلى حذف صدر الصلة، إذ الحذف لا يؤدي إلى نقص في المعنى أو لَبْس، ومن سنن العرب في كلامها الاختصار غير المخل، نحو قولك: (جاءني الذي هو ضاربٌ زيداً يومَ الجمعة)، تقول فيه: (جاءني الذي ضاربٌ زيداً)، ومن كلامهم: (ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً)، أي: بالذي هو قائلٌ لك سوءاً[2].

قال سيبويه رحمه الله: « وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع عربياً يقول: (ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً) وهذه قليلة، ومن تكلم بهذا فقياسه اضربْ أيهم قائلٌ لك شيئاً. قلت: أفيقال: ما أنا بالذي منطلقٌ؟ فقال: لا. فقلت: فما بالُ المسألة الأولى؟ فقال: لأنَّه إذا طال الكلام فهو أمثلُ قليلا، وكأن طولَه عوض من ترك (هو) وقلَّ من يتكلم بذلك»[3].

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١/ ١٦٥.
(2) ينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: ١/ ١٨٣، وحاشية الخضري، لمحمد الخضري: ١/ ٨٠.
(3) الكتاب: ٢/ ٤٠٤.

وذهب الكوفيون إلى تسويغ ذلك مطلقاً، أي سواء طالت الصلة أم لم تطل قياساً على قراءة بعض السلف ﴿**ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ**﴾[1] ﴿الأنعام: ١٥٤﴾ برفع (أحسن)، أي: هو أحسنُ[2].

وقد خالفهم البصريون في تسويغهم لحذف صدر الصلة إذا لم تطل وعدّوا حذفه شاذاً، قال ابن عصفور: «وإن لم يكن في الصلة طول، نحو قولك: (جاءني الذي هو قائم)، لم يجز حذفه إلا حيث سمع، كقراءة من قرأ: ﴿**مَثَلًا مَا بَعُوضَةً**﴾، برفع (أحسن)، و﴿**تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ**﴾[3] ﴿البقرة: الآية:٢٦﴾، بالرفع، تقديرهما: على الذي هو أحسنُ، ومثلاً الذي هو بعوضةٌ فما فوقها»[4].

وقد اتفق النحويون على تسويغ حذف صدر الصلة مع (أيّ) دون اشتراط طول الصلة؛ وذلك لملازمتها للإضافة لفظاً أو نيةً، فالطول بالإضافة لازم لـ(أي) فكان مغنياً عن اشتراط طول الصلة كقوله تعالى: ﴿**ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا**﴾ ﴿مريم:٦٩﴾ والمعنى أيهم هو أشد[5].

معنى ذلك أن حذف صدر الصلة إذا لم تطل يجوز عند الكوفيين قياساً على القراءة المذكورة، أما عند البصريين فإنه مقتصر على السماع ولا يقاس عليه دون (أي) فيمن عدّها موصولة.

---

(1) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني:١/ ٢٣٤، وهي قراءة يحيى ابن يعمر.

(2) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي: ١/ ٤٥١.

(3) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها:١/ ٦٤، وهي قراءة رؤبة.

(4) شرح الجمل: ١/ ١٨٣.

(5) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش:٢/ ٣٨١، و شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لنور الدين علي الأشموني:١/ ٢٤٢.

## المسوغ الثاني: حذف الجزأين (المبتدأ والخبر)

قال ابن عقيل: «وقيل قد يحذف الجزآن –أعني المبتدأ والخبر– للدلالة عليهما»[1].

ذكر ابن عقيل جواز حذف المبتدأ والخبر معاً ومسوغ ذلك هو وجود الدليل على الحذف، كأن يقال: (أين زيدٌ جالسٌ؟) فيجاب (في الدار) يحذف المبتدأ (زيد) وخبره (جالس) ويبقى متعلق الخبر (في الدار) دليلاً عليه، فالنسبة بين المبتدأ والخبر معلومة لدى السائل والمجيب، ولكن السؤال عن متعلق الخبر (محل الجلوس) فالعناية متوجهة إليه وهو محط الفائدة، والعرب تحذف ما لا حاجة لذكره أو ما ليس في ذكره مزيد فائدة[2]، والتقدير: (زيد جالس في الدار)، وهو ما يفهمه المخاطب، وإن لم يذكره المتكلم فكان هذا الدليل مسوغاً للحذف – أعني حذف المبتدأ والخبر–.

## المسوغ الثالث: حذف خبر (لا) النافية للجنس

قال ابن عقيل:«إذا دل دليل على خبر(لا) النافية للجنس وجب حذفه»[3].

ورد في النصوص الفصيحة استعمال (لا) النافية للجنس محذوفاً خبرها، ومذكوراً في نصوص قليلة، وقد ساغ ذلك الحذف بوجود دليل يدل على المحذوف، قال الزمخشري: «ويحذفه الحجازيون كثيراً فيقولون: لا أهلَ، ولا مالَ..... وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً»[4]، هذا إن كان في الكلام ما يدل عليه وهو المسوغ لحذفه، فإن خفي المراد وجب ذكره عند الجميع[5].

وقال الشلوبين: «ولا يلفظ بالخبر بنو تميم إذا كان جواباً، استغناء بوجوده في السؤال، نحو قولك لمن قال (هل من رجل في الدار؟): لا رجلَ»[6]، فلا يجوز إضمار

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:١/ ٢٤٦.
(2) ينظر: المصدر نفسه:١/ ٢٤٦، ومعاني النحو، للدكتور فاضل صالح السامرائي: ٤/ ٣٠٤.
(3) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:٢/ ٢٥.
(4) المفصل في صنعة الإعراب: ٥٢.
(5) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١/ ٣٤٦.
(6) التوطئة: ٣١٣.

الخبر إلا إذا كان معلوماً، إذ القاعدة أن ما لا يُعْلَم لا يُحْذف؛ لأنَّ ذلك نقض للغرض من الكلام وهو إفهام المخاطب لا الإلباس عليه، والحذف لغير دليل فيه إلباس فلا يصح أن يبنى الكلام عليه[1]، فيتحصل ثلاثة أوجه لخبر (لا) النافية للجنس:

الأول: امتناع حذفه إذا لم يدل عليه دليل حالي أو مقالي كقولك مبتدئاً مقتصراً: لا رجلَ، فمثل هذا لا يعد كلاما عند أحد من العرب، إذ لا فائدة فيه.

الثاني: الجواز وذلك عند الحجازيين إذا دلّ عليه دليل كقولك: لا رجلَ، لمن قال: هل في الدار من رجل؟.

الثالث: الوجوب وذلك إذا دل عليه دليل، فعند بني تميم يجب حذفه بشرط ظهور المعنى[2].

## المسوغ الرابع: حذف الفعل

قال ابن عقيل «إذا دل دليل على الفعل جاز حذفه، وإبقاء فاعله، كما إذا قيل لك: من قرأ؟ فتقول: زيدٌ، التقدير: قرأ زيدٌ»[3].

يُعدُّ الفعل العمدة التي لا يستغنى عنها في الكلام، بل يجب ذكرها، فالكلام لا يبنى إلا على العمد وهي في الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر)، وفي الجملة الفعلية (الفعل والفاعل)، «وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بداً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه. وهو قولك عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّلِ بدٌ من الآخرِ في الابتداء»[4].

(1) ينظر: المقاصد الشافية، للشاطبي: ٢/ ٤٥٠.

(2) الحذف لدليل يسمى (اختصاراً)، ولغير دليل يسمى (اقتصاراً)، ينظر، همع الهوامع، للسيوطي:١/ ٥٤٩.

(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢/ ٨٦.

(3) الكتاب: ١/ ٢٣.

وقد يحذف أحد هذه العناصر لغرض يقصده المتكلم مع وجود مسوغ لهذا الحذف، إذ الحذف في بناء الجملة هو أحد المطالب الاستعمالية التي يلجأ إليها المتكلم لغاية معينة، لذلك قد يحذف الفعل في بعض المواقف التي تستدعي ذلك، وذلك لا يتم إلا أن يكون ما بقي في بناء الجملة بعد الحذف مغنياً في الدلالة[1]، وهذا الحذف لا يعني الاستغناء التام عن العنصر المحذوف من العمد، قال ابن جني: «باب في أنَّ المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به»[2].

وأحكام الفعل مع الفاعل من حيث الذكر والحذف ثلاثة:

١) واجب الذكر.
٢) واجب الحذف.
٣) جائز الحذف.

**فالأول**: ما لا دليل على حذفه[3].

**والثاني**: إذا ولي ما يختص بالفعل الاسم وبعده ما يفسره، نحو قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ**﴾ ﴿التوبة: ٦﴾، إنما كان الحذف واجباً مع وجود المفسر (استجارك) الظاهر، لأنّ التقدير: وإن استجارك أحد من المشركين، فلو ذكرت الفعل لجمعت بين المفسِّر والمفسَّر وهو غير جائز؛ ولأن الغرض من اتيان هذا الظاهر تفسير المقدر، فلو أظهرته لم تحتج إلى مفسر؛ لأنَّ الإبهام المحوج إلى التفسير إنما كان لأجل التقدير، ومع الإظهار لا إبهام، والغرض من الإبهام ثم التفسير إحداث وقع في نفوس ذلك المبهم؛ لأنَّ النفوس تتشوق إذا سمعت المبهم إلى العلم بالمقصود منه[4].

(1) ينظر: بناء الجملة العربية، للدكتور محمد حماسة: ٢٥٩.
(2) الخصائص، لابن جني: ١/ ٢٨٥.
(3) ينظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيان الاندلسي: ٣/ ١٣٢٢.
(4) ينظر: شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الاستراباذي:١/ ١٩٩، والكناش في فني النحو والصرف، لعماد الدين اسماعيل:١/ ١٣٧.

**والثالث**: إذا أشعر به ما قبله، فيجوز حذف الفعل، نحو قراءة من قرأ: ﴿**يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ**﴾ ﴿النور: ٣٦﴾ بفتح باء (يُسَبَّحُ)[1] ، و(رجال) فاعل بفعل محذوف يدل عليه ما قبله والتقدير (يسبحه رجال)[2].

فمسوغ الحذف أن يكون في الكلام دليل على المحذوف وهذا الدليل وافق المحذوف لفظاً ومعنى وصور هذا:

١) أن يكون المقدّر في جواب استفهام، كما إذا قيل لك: من قرأ؟ فتقول: زيدٌ، التقدير: قرأ زيدٌ.
٢) أن يكون في جواب نفي، كأن يُقال: ما جاءني أحد. فتقول: بل زيدٌ، والتقدير: بل جاءك زيدٌ.
٣) أَنْ يتقدّم فعلُ مفعولٍ من لفظه ومعناه، كما مرَ في قراءة: ﴿**يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ**﴾ ﴿النور: ٣٦-٣٧﴾، وقول الشاعر:[3]

**لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَا تُطِيحُ الطوائحُ**

تقديره: يبكيه ضارعٌ لخصومة.

٤) أن يَدلَّ على الفعل المقدّر معنى الجملة لا لفظُها، أَو يدلّ عليه فعلٌ مُجامعُه في أصل الاشتقاق، لا فى الصيغة نفسها نحو: ما جاء في حديث السيدة عائشة رضي الله عنها: «فلا أستطيعُ أَنّ أصومَهُ إِلَّا فى شعبان، الشُّغْلُ برسول الله ﷺ»[4]. التقدير: يمنعُني الشغْلُ أونحوه[5].

---

(1) ينظر: المبسوط في القراءات العشر، لأحمد بن حسين النيسابوري:٣١٩، التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني:١٦٢، وهي قراءة لابن عامر، وأبي بكر عن عاصم
(2) ينظر: ارتشاف الضرب:٣/ ١٣٢٢-١٣٢٣.
(3) البيت من الطويل، ديوان لبيد بن ربيعة العامري: ٢٣٢.
(4)صحيح الإمام مسلم: رقم الحديث (١٥١): ٢/ ٨٠٢.
(5) ينظر: المقاصد الشافية:٢/ ٥٦٣-٥٦٦.

ومن أغراض حذف الفعل إبانة قصد الدوام واللزوم في الجملة بعد حذف ماهو موضوع للحدوث والتجدد (الفعل) نحو: (حمداً لك)، و(عجباً منك)، ومنها كون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بسرعة نحو: (لبيك، سعديك)[1].

ومن المواضع التي سوّغ النحاة حذف الفعل فيها أن يرد في جواب استفهام، ويكون معموله دليلاً عليه، وكذلك وروده في السؤال دلالة عليه «وذلك أنّ الإنسان قد يرى مضروبًا أو مقتولًا، ولا يعلم مَن أوقعَ به ذلك الفعلَ من الضرب أو القتلِ، وكلُّ واحد منهما يقتضي فاعلًا في الجملة، فيَسْأل عن الفاعل، فيقول: (من ضَرَبَهُ؟) أو: (من قتله؟) فيقول المسؤولُ: (زيدٌ)، أو: (عمرٌو)، يريد: ضَرَبَهُ زيدٌ، أو قتله عمرٌو، فيرتفع الاسمُ بذلك الفعل المقدَّر، وإن لم يُنْطَق به، لأنّ السائل لم يشُكّ في الفعل، وإنَّما يشكّ في فاعله، ولو أظهره فقال: (ضربه زيدٌ)، لكان أجودَ شيءٍ، وصار ذكرُ الفعل كالتأكيد»[2]، فحذف الفعل غاية يريدها المتكلم؛ لأنَّ اللَبْس لم يقع عند السائل إلا فيمن وقع عليه فعل الفاعل، فوجب أن يقدم الفاعل في المعنى؛ لأنَّه متعلق بغرض السائل، وأما الفعل فمعلوم عنده[3].

كما سوّغ النحاة في وجوب حذف الفعل في كل ما فسر فيه الحذف نحو: (زيداً ضربته)؛ لئلا يلزم الجمع بين المفسِّر والمفسَّر[4]، وإنَّما وجب حذف المفسَّر دون المفسِّر؛ ليكون أولاً في الكلام إجمالاً وإبهاماً، وثانياً تفصيلاً وتفسيراً، وذلك لأنَّه أوقعُ في الذهن، وأمكنُ في النفس[5].

(1)ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١/ ٣٠٦.
(2) شرح المفصل:١/ ٢١٤.
(3) ينظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي: ٤/ ٤٩.
(4) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب: ١٥٣، والبهجة المرضية، للسيوطي: ١٩٠.
(5) ينظر:هامش(٦) من تحقيق أحمد عزّو عناية، و علي محمّد مصطفى على شرح ملا جامي، لنور الدين عبد الرحمن الجامي:١/ ٢٩١.

## المسوغ الخامس: حذف عامل المصدر غير المؤكد جوازاً

قال ابن عقيل: «وأما غير المؤكد -أي المصدر- فيحذف عامله للدلالة عليه جوازاً»[1]. لقد اتفق النحاة على تسويغ حذف عامل المصدر غير المؤكد، وهو المُبيّن للنوع أو العدد، وإنَّما جاز حذف العامل فيه لدلالة المصدر على معنى زائد على معنى العامل فأشبه المفعول به، فجاز حذف عامله[2]، وإيضاح ذلك أن المصدر إذا كان مبيّناً للعدد فإنَّ بيان العدد -عدد مرات الفعل- معنى زائد عن معنى الفعل العامل في المصدر، وهو المراد من الكلام، وكذلك المُبيّن لنوع الفعل فإنَّ فيه معنى زائداً على معنى الفعل، وهو المراد من الكلام أو هو بؤرة الكلام، فجاز حذف العامل فيه إذا دلّ دليل، والدليل إما مقاليٌّ: وهو الذي يكون مرجعه إلى القول والكلام، كقولك: (سيراً خفيفاً) لمن قال لك: أيَّ سير سرتَ؟، و(بلى جلوساً طويلاً) لمن قال لك: ما جلست؟، أو تقول: (بلى جلستين)، فـ(جلوساً) مصدر نوعيٌّ لوصفه بالطول، حذف عامله جوازاً لدليل مقالي، و(جلستين) مصدر عددي، حذف عامله كذلك، والتقدير: بلى جلستُ جلستين[3].

أو دليل حاليٌّ: وهو الذي يعتمد على المشاهدة أونحوها، مما يحيط بالشخص ويجعله أمراً مستنبطاً مما حوله، ولا شأن له بالقول أو الكلام، كقولك لمن قَدِمَ من سفرٍ: (قدوماً مباركاً)، والتقدير: قدمت قدوماً مباركاً، ولمن قدم من الحج: (حجاً مبروراً)، والتقدير: حججت حجاً مبروراً، وهو مصدر نوعي، ولمن تكرر منه إصابة الغرض: (إصابتين)، والتقدير: أصبت اصابتين، وهو مصدر عددي[4].

---

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:٢/ ١٧٥.

(2) ينظر: حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك:٢/ ١٦٩.

(3) ينظر: المقاصد الشافية:٣/ ٢٣٩، و التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري:١/ ٤٩٨، والهامش(٢) من تحقيق البقاعي على أوضح المسالك، لابن هشام:٢/ ١٨٧.

(4) ينظر: إرشاد السالك، لابن قيم الجوزية: ١/ ٣٥٩، وشرح التسهيل:٢/ ١٨٣، والهامش(٢) من تحقيق البقاعي على أوضح المسالك:٢\١٨٧.

ففي هذه الأمثلة قد سوغ حذف العامل وجود دليل عليه، أعني وجود دليل على العامل المحذوف، وظهور الغرض الذي لأجله سيق الكلام، وهو بيان نوع الفعل وعدد مرّاته.

## المسوغ السادس: حذف عامل المصدر غير المؤكد وجوبا

قال ابن عقيل: «إذا وقع تفصيلاً لعاقبة ما تقدمه»[1].

وذلك بأنْ تَرِدَ جملةٌ طلبيةٌ أو خبريةٌ تتضمن مصدراً يُطلب منه فوائدُ وأغراضٌ، فإذا ذكرت تلك الفوائد والأغراض بألفاظ مصادر منصوبة على أنها مفاعيل مطلقة عقيب تلك الجملة كان ذلك مسوغاً لوجوب حذف أفعالها، إذ إنَّ الجملة المتقدمة تقوم مقام الأفعال الناصبة للمصادر؛ لأنَّها متضمنة أغراض المصادر، فاستثقل ذكر أفعالها قبلها فوجب حذف تلك الأفعال العوامل لدرء الاستثقال الحاصل بذكرها، ولاسيما أن الجملة التي قبلها تدل على ما تدل عليه هذه الأفعال[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً**﴾ ﴿محمد:٤﴾، «فتقديره: فإما تمنون مناً وإما تفادون فداء، إلا أنهم حذفوا الفعل وعوضوا المصدر عنه، فلا يجتمعان معاً»[3].

فالمصدر في الموضعين أغنى عن ذكر الخبر، وأكسب الكلام نوعاً من التوكيد[4]، فجملة (فشدوا الوثاق) المتقدمة لها تتطلب آثاراً وتقتضيها، وهي (المن والفداء والاسترقاق والقتل)، فإذا ذكرت هذه الآثار وجب حذف الفعل؛ لأنَّ الجملة تدل على آثارها، وقد وقع لفظ الجملة في موضع الفعل فوجب حذفه[5].

---

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:٢/ ١٨٠.

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية:١/ ٣١٨.

(3) المقاصد الشافية:٣/ ٢٤٣.

(4) اساليب التوكيد في القرآن الكريم، لوفيق مصطفى الشعيبي:٣٩.

(5) ينظر: الكناش:١/ ١٥٧.

ويشترط لوجوب حذف العامل من هذا النوع ثلاثة شروط:

١) أن يكون المقصود تفصيل أمر مبهم مجمل قبله، أي بيان الفائدة المترتبة على ما قبله والحاصلة بعده[1].

٢) أن يكون ما يراد تفصيل عاقبته جملة، سواء أكانت طلبية كالآية الكريمة التي ذكرت آنفاً أم كانت جملة خبرية، نحو: (لأجتهدن فإما بلوغًا وإما موتًا)، فـ(لأجتهدن): جواب قسم مدلول عليه باللام، وهو خبر فصل بعده ما يترتب عليه[2].

٣) «أن تكون الجملة المراد بيان عاقبتها متقدمة عليه، فإن تأخرت مثل أن تقول:(إمَّا إهلاكاً وإمَّا تأديباً فاضرب زيداً) لم يجب حذف العامل أيضاً»[3].

وقال أيضاً: «يحذف عامل المصدر وجوباً إذا ناب المصدر عن فعل استند لاسم عين، أي أخبر به عنه وكان المصدر مكرراً أو محصوراً»[4].

هذا المسوغ الآخر الذي ذكره ابن عقيل لحذف عامل المصدر حذفاً واجباً، وذلك يكون إذا ناب المصدر عن فعلٍ استند إلى اسم عين -أي أخبر عنه- وكان المصدر مكرراً أو محصوراً، فمثال المصدر المكرر: زيدٌ سيراً سيراً، والتقدير: زيدٌ يسيرُ سيراً، وإنَّما وجب الحذف هنا؛ لأنّ المبتدأ يقوم مقام الفاعل، والتكرار مقام الفعل المحذوف[5].

(1) ينظر: هامش (١) النحو الوافي، لعباس حسن:٢/ ٢٢٨.

(2) ينظر: المقاصد الشافية:٣/ ٢٤٣، وحاشية الخضري:١/ ١٩١.

(3) منحة الجليل، لمحمد محيي الدين عبد الحميد: ٢/ ١٨٠.

(4) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:٢/ ١٨١.

(5) ينظر: شرح ملا جامي:١/ ٢٣٢، والتصريح على التوضيح:١/ ٥٠٤.

ومثال المحصور بـ(إلا) أو (إنما) نحو:(ما أنت إلا سيراً)، و(إنما أنت سير البريد)، والتقدير: ما أنت إلا تسيرُ سيراً، وإنَّما أنت تسيرُ سيرَ البريدِ، فحذف الفعل (تسير) هنا؛ لما في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير[1].

وقد نقل الثقات أن العرب تقول في الحصر من غير التكرير كما تقول مكرراً في أنهم لا يظهرون الفعل أبداً[2]، قال السيرافي: «إنما يقال هذا ونحوه لمن يكثر منه ذلك الفعل ويواصله، واستغنى عن إظهار الفعل بدلالة المصدر عليه»[3].

وذهب الرضي إلى وجوب حذف الفعل هنا؛ لما في حذفه من وصف الشيء وديمومة حصول الفعل منه حيث قال: «وإنما وجب حذف الفعل؛ لأنَّ المقصود من مثل هذا الحصر أو التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له، ووضع الفعل على التجدد والحدوث، وإن كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام أيضاً، نحو قولك: زيدٌ يؤوي الطريدَ ويؤمنُّ الخائفَ، ﴿**مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ**﴾ ﴿البقرة: ٢٤٥﴾.

وذلك أيضاً لمشابهته لاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضعاً على الزمان، فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم، لم يستعمل العامل أصلاً لكونه: إما فعلاً وهو موضوع على التجدد، أو اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل بمشابهته فصار العامل لازم الحذف»[4].

ويقوم أيضاً مقام التكرير والحصر دخول الهمزة على المبتدأ نحو: أأنت سيراً، والعطف عليه، كأنت أكلاً وشرباً؛ لأنَّ ما فيه من معنى الإستفهام الطالب للفعل كأنه

(1) ينظر: شرح الأشموني:١/ ٤٧٥، والتصريح على التوضيح:١/ ٥٠٤.
(2) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢٠٨.
(3) شرح كتاب سيبويه: ٢/ ٢٢٥.
(4) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣١٦.

ناب عن التكرير[1]، وقد يرفع خبراً فيقال: زيدٌ سيرٌ سيرٌ، وما زيدٌ إلا سيرٌ، على جعل الأخير هو الأول مبالغة[2].

وقال ايضاً: «يجب حذف عامل المصدر إذا قصد به التشبيه بعد جملة مشتملة على فاعل المصدر في المعنى»[3] هذا المسوغ الآخر الذي ذكره ابن عقيل لحذف عامل المصدر وجوباً، وذلك إذا أريد بالمصدر التشبيه الواقع بعد جملة نحو: لزيد صوتٌ صوتَ حمارٍ، وله بكاءٌ بكاءَ الثكلى، فالمصدر منصوب بفعل محذوف وجوباً عند ابن عقيل وغيره من النحاة[4].

أما سيبويه فقد ذكر المسألة بقوله: «باب ما يَنتصب فيه المصدرُ المشبَّهُ به على إضمار الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: مررتُ به فإِذا له صوتٌ صوتَ حمار، ومررتُ به فإِذا له صُراخٌ صُراخَ الثَّكْلَى..... فإِنَّما انتَصب هذا لأَنَّك مررتَ به في حال تصويتٍ، ولم ترد أن تَجعل الآخِرَ صفةً للأوّل ولا بدلاً منه. ولكنَّك لَمَّا قلتَ: له صوتٌ، عُلم أنه قد كان ثَمَّ عَمَلٌ، فصار قولُك: له صوتٌ بمنزلة قولك: فإِذا هو يصوِّتُ، فحملتَ الثانِيَ على المعنى»[5].

وقد فهم الرضي من كلام سيبويه هذا أن المصدر منصوب بالجملة قبله، فقال: «وظاهر كلام سيبويه، أن المصدر منصوب بقوله: له صوت، لا بفعل مقدر..... يعني أن هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل، فهي بمعنى يصوت؛ لأنَّها تدل على المصدر الحادث وعلى ما قام به ذلك المصدر، وقد اقترن بالجملة ما دل على زمان

(1) ينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان: ٧/ ٢٠٦، والتصريح على التوضيح: ١/ ٥٠٤، وحاشية الصبان: ٢/ ١٧٣.

(2) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل: ١/ ٢٤١.

(3) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢/ ١٨٣.

(4) ينظر: شرح الرضي على الكافية:١/ ٣٢٤، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢/ ١٨٣.

(5) الكتاب: ١/ ٣٥٥-٣٥٦.

ذلك المصدر الحادث أي الحال الماضية، وهو لفظ مررت، في مسألتنا، فالمجموع كالفعل والفاعل وهذا وجهٌ قويٌّ»[1]، تحصل لنا في عامل في المصدر رأيان:

الأول: ينص على أن العامل محذوف وجوباً بين الجملة المتقدمة وبين المصدر الدال على التشبيه، وقد سوّغ حذفه مجيء الجملة قبله بمعناه، أي تدل على ما يدل عليه فكانت دليلاً عليه أو هي مغنية عن ذكره، ولاسيما أن العناية منصرفة إلى المصدر التشبيهي، فأغنى ذلك عن ذكر العامل.

الثاني: وهو رأي سيبويه -حسب فهم الرضي- رحمهما الله وهو أن العامل في المصدر هو الاسم الذي بمعناه في الجملة قبله أي تشبيه (صوت) بـ(تصويت)، «وقد قيل إن العامل في المصدر المنصوب: الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة، لأنَّ المعنى: فإذا له تصويت والتصويت مصدر يعمل عمل فعله إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً»[2].

كما اشترط النحاة سبعة شروط ليكون المصدر تشبيهاً، ثلاثة يجب أن تتحقق في المصدر وهي:

١) أن يكون مصدراً.
٢) أن يكون المصدر مراداً به التشبيه.
٣) أن يكون مشعراً بالحدوث: أي ليس شيئاً ثابتاً في طبيعة ما وضع له، أو أن يكون علاجياً: أي يحتاج إلى تحريك عضو من الأعضاء[3].

---

(1) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣١٩-٣٢٠.
(2) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٢٠.
(3) ينظر: حاشية الخضري: ١/ ١٩٣، ومنحة الجليل: ١/ ٥٧١، والنحو العربي، لإبراهيم إبراهيم بركات: ٢/ ٢٦٥.

وأربعة يجب أن تتحقق فيما يتقدمه وهي:

١) أن يكون السابق عليه جملة.
٢) أن تكون هذه الجملة مشتملة على معنى المصدر.
٣) وأن تكون مشتملة أيضاً على فاعل المصدر أو صاحبه.
٤) أن يكون ما اشتملت عليه الجملة ليس صالحاً للعمل في الصدر[1].

## المسوغ السابع: حذف المخصوص بالمدح والذم

قال ابن عقيل: «إذا تقدم ما يدل على المخصوص بالمدح أو الذم أغنى عن ذكره آخراً»[2]. سوغ النحاة حذف المخصوص بالمدح أو الذم إذا تقدم ما يدل عليه ويغني عن ذكره سواء صلح لأنْ يكون المخصوص نفسه لو أُخِّر أم لم يصلح[3]، ويسمى بـ(المُشعِر بالمخصوص)، ويعرب حسب الحالة[4]، نحو قوله تعالى: ﴿**نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ**﴾ ﴿ص:٣٠﴾ والتقدير: نعمَ العبدُ أيوبُ، فالحذف في هذا الموضع جاز؛ لأنَّ المحمود مشهور الشأن، معلوم أمره من قرينة سياق الآية[5].

قال ابن يعيش: «الأصل أن يُذْكَر المخصوص بالمدح أو الذمّ للبيان، إلَّا أنه قد يجوز إسقاطه وحذفُه إذا تقدّم ذكره، أو كان في اللفظ ما يدل عليه، وأكثرُ ما جاء في الكتاب العزيز محذوفًا، قال الله تعالى: ﴿**نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ**﴾ ﴿ص:٣٠﴾، والمراد: أيُّوبُ عليه السلام، ولم يذكره لتقدّم قصّته»[6].

---

(1) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٦٥٢، وحاشية الخضري: ١/ ١٩٣، ومنحة الجليل: ١/ ٥٧١.
(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:٣/ ١٦٧.
(3) ينظر: ارتشاف الضرب:٤/ ٢٥٣، وحاشية الصبان:٣/ ٥٣.
(4) ينظر: النحو الوافي:٣/ ٣٧٨.
(5) ينظر: المقتضب:٢/ ١٤٥، ودرة الغواص في أوهام الخواص، لابي محمد الحريري البصري:١/ ١٧١، والبديع في علم العربية، لمجد الدين أبي السادات الشيباني:١/ ٤٨٩.
(6) شرح المفصل:٤/ ٤٠١.

وقد ذكر ابن الشجري في أماليه أن المقصود بالمدح قد يحذف تخفيفاً إذا تقدم ذكره، وحذفه يقوي قول من يرى رفعه بالابتداء؛ لأنَّك إن جعلته خبر مبتدأ مقدر لكان الحذف واقعاً بجملة، وحذف المفرد أسهل من حذف الجملة[1].

وقد أشار العلماء إلى بلاغة الحذف، الذي يزيد النص تماسكاً وجمالاً، ويركن إليه المتكلم ليعبر عن حاجته، ولا يفهم المعنى إلا بتقديره، قال الجرجاني: «فما من اسمٍ أو فعلٍ تَجِدُه قد حُذِفَ ثم أُصيبَ به موضعُه، وحُذِفَ في الحال ينبغي أن يُحذَفَ فيها، إلا وأنت تَجِدُ حذفه هناك أَحْسنَ من ذكره، وترى إضمارَهُ في النفس أَوْلى وآنسَ من النُّطقِ به»[2].

(1) أمالي ابن الشجري:١/ ٨٤.

(2) دلائل الإعجاز:٢/ ١٥٢.

## «المبحث الثاني»

## حذف الفضلة

### المسوغ الاول: حذف الضمير الغائب المجرور بإضافة اسم الفاعل إليه

قال ابن عقيل:«فإن كان مجروراً بالإضافة لم يحذف إلا إذا كان مجروراً بإضافة اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال نحو: (جاء الذي أنا ضاربه الآن أو غداً) فتقول: جاء الذي أنا ضاربٌ، بحذف الهاء»[1].

لقد سوغ النحاة جواز حذف الضمير العائد المجرور بالإضافة بشرط أن يكون الضمير في موضع نصب، وتكون هذه الإضافة من إضافة اسم فاعل بمعنى الحال والاستقبال؛ وذلك لأنه يعمل عمل الفعل ويضاف إلى مفعوله بكثرة، «ومعلوم أن اسم الفاعل المضاف إلى العائد ناصبٌ له تقديراً»[2].

فالمضاف حينئذ مشبه للفعل في العمل النحوي، وحذف منصوب الفعل كثير؛ لأنَّ الأصل في العمل للفعل، فكثر تصرفهم في معموله بالحذف[3]، والمضاف إليه هو مفعول في المعنى أي هو فضلة وحذف الفضلة جائز بلا خلاف، ولاسيما إذا كان العامل فيها (اسم الفاعل/ الفعل) هو موضع الاهتمام في الكلام، وكذلك إذا دلَّ دليل على المحذوف (الهاء) المضاف إليه، والدليل هو اسم الموصول نفسه (الذي) فهو يدل على ما يدل عليه المحذوف (الهاء) نحو: (جاء الذي أنا ضاربه)، فضلاً عن أن الإضافة في هذا إضافة لفظية والإضافة اللفظية على نية الانفصال[4].

---

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:١/ ١٧٣.

(2) هامش (٢) من تحقيق يوسف البقاعي على أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك:١/ ١٧٦.

(3) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:١/ ١٧٥، والتصريح على التوضيح:١/ ١٧٥.

(4) ينظر: توجيه اللمع، لابن الخباز:١/ ٢٥١-٢٥٣، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام:٤٢٣، والنحو الوافي:١/ ٣٩٤.

«ومن النحويين من يزعم أن هذا الضمير ليس مجروراً بالإضافة، بل هو منصوب، وحذف التنوين من الوصف لاتصال الضمير به لا للإضافة»[1]، وبما أنه منصوب في المعنى فلا خلاف في أن حذف المنصوب قوي[2]، كقوله تعالى: ﴿**فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ**﴾ ﴿طه: ٧٢﴾.

أي الذي أنت قاضيه، بخلاف: (جاء الذي قام أبوه)؛ لأنَّ المضاف الجار للعائد ليس بوصف، والإضافة هنا معنوية أو محضة فهي ليست على نية الانفصال[3]، أو «جاء الذي (أنا أمس ضاربه)؛ لأنَّ المضاف وصف ماض، وهو لا يعمل على الأصح»[4] «وزعم الكسائي أنه يجوز حذف الضمير المجرور بغير وصف، فيحذف معه المضاف إليه.....، واستدل على ذلك بقول الشاعر:[5]

**أعوذُ بالله وآياتِهِ مِنْ بابِ مَنْ يُغلِقُ مِنْ خارج**

تقديره: من باب من يغلق بابه من خارج، فحذف "بابه". ومنع من ذلك الجمهور»[6]، قال ابن عصفور: «فإن كان مخفوضاً بإضافة اسم له لم يجز حذفه، نحو قولك: جاءني الذي قام غُلامُهُ.

وقد يجوز في الشعر حذف الضمير والاسم إذا كان في الكلام ما يدلّ عليه، إلاّ أنّه من القلة بحيث لا يقاس عليه»[7]، وزاد بعض النحاة في تسويغ حذف العائد المجرور باسم المفعول بشرط تعديته لاثنين، نحو: (جاء الذي أنت مُعْطىً) أي: معطاه، وهذا

(1) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:٣/ ٧٦.
(2) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي:١/ ٣٤٧.
(3) ينظر: المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب:١/ ٢٤٤.
(4) التصريح على التوضيح:١/ ١٧٥.
(5) لم أعثر على قائل هذا البيت. وهو مما استشهد به أبو حيان، ينظر: التذييل والتكميل:٣/ ٧٦.
(6) التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٣/ ٧٦، وينظر: الاسم الموصول وجملة صلته في النحو العربي، د. فراس عبد العزيز- شيبان أديب، بحث نشر في مجلة آداب الرافدين، العدد٦١، ١٤٧٧ه-٢٠١٢م.
(7) شرح جمل الزجاجي:١/ ١٨٤.

قليل، ولذلك اكتفى ابن عقيلﷺ بذكر اسم الفاعل؛ لأن إضافته إلى منصوبه كثيرة[1].

## المسوغ الثاني: حذف مفعولي أفعال القلوب

قال ابن عقيل:«لا يجوز في أفعال القلوب سقوط المفعولين ولا سقوط أحدهما إلا إذا دل دليل على ذلك»[2]. يجوز حذف المفعولين إذا دل عليهما دليل، وهذا الحذف يسمى اختصاراً والمسوغ وجود دليل يدل عليهما، نحو قوله تعالى: ﴿**وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ**﴾ ﴿القصص: ٦٢﴾. أي: تزعمونهم شركائي، ونحو قول الكميت وهو يمدح أهل البيت:[3]

**بأيِّ كتابٍ أم بأيّة سنّةٍ ترى حبَّهم عارًا عليَّ وتحسبُ**

أي: وتحسب حبَّهم عاراً عليَّ، فقد حَذَفَ مفعولي (حسب) لدلالة مفعولي (ترى) عليهما[4]، قال عباس حسن: «الاختصار أصل بلاغيّ، لا يختص بباب، ولا يقتصر على مسألة، ويراد به: حذف ما يمكن الاستغناء عنه من الألفاظ لداعٍ يقتضيه، وهو جائز بشرطين:

١) أن يوجد دليل يدل على المحذوف، ومكانه.
٢) وألّا يترتب على حذفه إساءة للمعنى، أو إفسادٌ في الصياغة اللفظية، واستناداً إلى هذا الأصل القويم يصح الاختصار هنا بحذف المفعولين معاً أو أحدهما»[5].

---

(1) ينظر: حاشية الصبان:١/ ٢٥٠.
(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:٢/ ٥٥.
(3) البيت من الطويل، ديوان الكميت بن زيد الأسدي:٥١٦.
(4) ينظر: التصريح على التوضيح:١/ ٣٧٧، وهمع الهوامع:١/ ٥٤٩.
(5) النحو الوافي:٢/ ٥٦.

أما حذفها اقتصاراً فقد اختلف فيه، وهذا الخلاف فيه أربعة مذاهب:

المذهب الأول: الجواز مطلقاً[1]، وعليه أكثر النحويين؛ لوروده في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى﴾ ﴿النجم: ٣٥﴾، أي يعلم، وتقديره: يرى ما نعتقده حقاً، وقوله تعالى: ﴿وَاللهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ﴿البقرة: ٢١٦﴾ والتقدير: يعلم الأشياء الكائنة، وكذلك وروده في كلام العرب «من يسمع يخل» حيث حذف مفعولي (يخل) اقتصاراً[2]، وظاهر كلام سيبويه يفيد أنه يجيزه حيث قال: «وأمَّا ظننتُ ذاك فإنما جاز السكوتُ عليه؛ لأنك قد تقول ظننت، فتقصر، كما تقول ذهبت، ثم تعمله في الظن كما تعمل ذهبت في الذهاب. فذاك ههنا هو الظّنُّ، كأنك قلت: ظننت ذاك الظن»[3].

المذهب الثاني: المنع مطلقاً، أَرْجَعَ ابن عصفور هذا الرأي إلى الأخفش؛ وذلك لذهاب الفائدة حيث إنَّ العرب تجري هذه الأفعال مجرى القسم، فتلقاها بما يتلقى به القسم، أي تجاب بما يجاب به القسم، وجواب القسم لا يحذف فكذلك ماهو بمنزلته[4].

المذهب الثالث: الجواز في (أفعال الظن) والمنع في (أفعال العلم) وهو مذهب الأعلم يوسف الشنتمري إذ نقل عنه أنه قال: «يجوز في أفعال الظن دون أفعال العلم»[5].

(1) ينظر: همع الهوامع:١/ ٥٤٩.

(2) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٧٣، وشرح الأشموني:١/ ٣٧٣.

(3) الكتاب:١/ ٤٠.

(4) ينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور:١/ ٣١١، والتذييل والتكميل:٦/ ٩، والتصريح على التوضيح: ١/ ٣٧٧، وضياء السالك إلى أوضح المسالك، لمحمد عبد العزيز النجار:١/ ٣٨٦.

(5) لم أجد القول فيما رجعت إليه من كتبه، وقد ذكره ابن هشام في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:٢/ ٦١

المذهب الرابع: «المنع قياساً والجواز في بعضها سماعاً»[1]، وذلك لأنَّها أفعال أُتي بها لتفيد معنى في الجملة، فتركها دون الجملة رجوع عن المقصود، لذلك يقتصر على ما ورد من كلام العرب ولا يقاس عليه[2]. والذي يراه البحث جواز حذف المفعولين في باب (ظن وعلم) تبعاً لما قرره الروداني وابن مالك حين نقل عنهما الصبان فقال: «وينبغي أنَّ محل امتناع الحذف، إذا أريد الاخبار بحصول مطلق ظن أو علم.

أما إذا أريد ظننت ظنا عجيبا، أو عظيما، أو نحو ذلك، أو أريد إعلام السامع بتجدد الظن، أو العلم، أو إيهام المظنون، أو المعلوم لنكتة فينبغي الجواز أفاده الروداني..... ومما يجوز الحذف أيضا تقييد الفعل بظرف، أو جار ومجرور، نحو: ظننت في الدار، أو ظننت لكَ، لحصول الفائدة حيئنذ نص عليه في التسهيل»[3]. فالكلام الذي نقله الصبان عن ابن مالك نص في جعل التقييد مسوغاً لحذف المفعولين وهذا مسوغ ثانٍ يضاف إلى المسوغ الذي ذكره ابن عقيل رحمه الله.

## المسوغ الثالث: حذف حرف الجر

قال ابن عقيل:«وأما (أَنَّ) و(أَنْ) فيجوز حذف حرف الجر معهما قياساً مطرداً بشرط أمن اللَبْس كقولك: عجبتُ أنْ يَدُوا، والأصل: عجبتُ من أنْ يَدُوا، أي: من أنْ يَعْطوا الدية»[4].

إن الفعل المتعدي يصل إلى مفعوله بنفسه، أما الفعل اللازم فيصل إلى مفعوله بحرف الجر نحو: مررت بزيدٍ، وهذا الحرف قد يحذف، فيصل إلى مفعوله بنفسه، وقد فصل النحاة في جواز حذف حرف الجر وجعلوا له صوراً، فقد يحذف حرف الجر ويبقى عمله وهو ضربان:

(1)ارتشاف الضرب:٤/ ٢٠٩٧.

(2) ينظر: التذييل والتكميل:٦/ ١٣، وهمع الهوامع:١/ ٥٥٠، وينظر: التصريح على التوضيح:١/ ٣٧٨.

(3) حاشية الصبان: ٢/ ٤٨.

(4) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:٢/ ١٥١.

شاذ كقوله ..... :[1] أشَارَتْ كُلَيْبٍ بالأَكُفِّ الأصَابِعُ

ومطرد كقوله:[2] وليلٍ كموجِ البحرِ أرخى سدولهُ.....

وقد يحذف حرف الجر وينصب المجرور، وهو نوعان أيضاً مقصور على السماع، وهو مخصوص بالضرورة كقوله:[3]

.....وأُخفي الذي لولا الأسى لقَضاني

أما المطرد فهو الذي يكون مع (أنَّ) و(أنْ)، وإنما مسوغ اطراد هذا الحذف هو أمن اللَبْس[4]، وذلك بأن يتعين الحرف عند حذفه نحو: عجبتُ أنْ يفوزَ المهملُ، أي: من أنْ يفوزَ المهملُ، فإن لم يتعين الحرف يمنع الحذف[5]، وإنما جعل ذلك قياساً لطولها بالصلة، والطول يستدعي التخفيف، فيحذف لتخفيف الثقل الحاصل بالطول، لكونها مع الجملة التي بعدها في تقدير الاسم، نحو قوله تعالى: ﴿**عَبَسَ وَتَوَلَّى* أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى**﴾ ﴿عبس:١-٢﴾ أي: لأنْ جاءه الأعمى[6].

قال ابن يعيش: «جاز مع "أنْ"، و"أنَّ"؛ لأنّ "أن" وما بعدها من الفعل، وما يتعلّق به، والاسم والخبر ومتعلّقاته بمعنى المصدر، فطال، فجوّزوا معه حذف حرف الجرّ تخفيفًا، كما حذفوا الضمير المنصوب من الصلة، نحو قوله تعالى: ﴿**أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا**﴾ ﴿الفرقان:٤١﴾، ولم يُجوِّزوا مع المصدر المحض، فاعرفه»[7]، وقال الاشموني: «وحيث حذف الجار في غير (أنَّ) و(أنْ) فإنما يحذف نقلاً لا قياساً مطرداً»[8].

(1) البيت من الطويل وصدره: إذا قيلَ أَيُّ الناسِ شَرُّ قَبيلَةٍ، ديوان الفرزدق:٣٦٢.

(2) البيت من الطويل وعجزه: عليَّ بأنواع الهموم ليبتلي، ديوان امرىء القيس:١/ ١٨.

(3) البيت من الطويل وصدره: تَحِنُّ فتُبدي ما بها من صَبابةٍ، ديوان عروة بن حزام:٣٧.

(4) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك:٢/ ٦٢٣-٦٢٥.

(5) ينظر: المنصوب على نزع الخافض في القرآن، لإبراهيم بن سليمان البعيمي:٢٧٤.

(6) ينظر: اوضح المسالك:٢/ ١٦١، وحاشية ابن حمدون:١/ ٢٣٩.

(7) شرح المفصل:٤/ ٥١٥.

(8) شرح الأشموني:١/ ٤٤١.

وقد أجاز الأخفش الصغير حذف الجار إطراداً بشرطين:

الأول: تعين الحرف، والثاني: تعين مكان الحرف، نحو: بريت القلمَ بالسكين، فيجوز عنده حذف الباء فتقول: بريت القلمَ السكين[1]، واستدل بقول الشاعر:[2]

**تَحِنُّ فتُبدي ما بها من صَبابةٍ وأَخفي الذي لولا الأسى لقَضاني**

«أَي لقضى عَليّ فحذفت (على)، وجعل مجرورها مفعولاً»[3].

ويرى ابن عصفور أن هذا يندرج تحت مسوغ (أمن اللَبْس)، فإذا تعين المحذوف ومكانه فقد أمن اللَبْس، فإن اختل الشرطان أو أحدهما مُنِعَ الحذف نحو: رغبت الأمر، لا يجوز؛ لأَنَّه لا يعلم هل أردت أرغبت في الأمر أو عن الأمر، فلم يتعين موقع الحرف[4]. ففي اختلالهما أو أحدهما لَبْس واضح، ولا يتضح معه المعنى الذي أراده المتكلم.

## المسوغ الرابع: حذف عامل الظرف

قال ابن عقيل: «يحذف عامل الظرف وجوباً إذا وقع الظرف صفة نحو: مررتُ برجلٍ عندك، أو صلة نحو: جاء الذي عندك، أو حالاً نحو: مررت بزيد عندك، أو خبراً في الحال أو في الأصل نحو: زيدٌ عندك، وظننت زيداً عندك»[5]. قرر النحاة أن الأصل في عامل الظرف أن يكون مذكوراً في الكلام، وقد يحذف هذا العامل إذا وقع الظرف في موضع الصفة أو الحال أو الصلة، «فإن كان العامل في الظرف والمجرور حدثًا خاصًا نحو: جاءني الذي ضحك في الدار، أو ضحك عندك، فلا يجوز حذفه»[6].

(1) ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك: ٢/ ٦٣٥، وهمع الهوامع:٣/ ١١.
(2) البيت من الطويل، ديوان عروة بن حزام:٣٧.
(3) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام:٢/ ٣٧٠.
(4) ينظر: شرح الجمل، لابن عصفور:١/ ٣٠٧.
(5) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢/ ١٩٣.
(6) ارتشاف الضرب: ٢/ ١٠٠١.

أما إذا كان العامل في الظرف كوناً عاماً فيجب حذفه[1]، «وإنما الذي يحذف ويلزم حذفه ما يكون ظهوره وحذفه سواء»[2]، ومما لا بدَّ منه في هذا المقام هو التفريق بين (الكون العام) و(الكون الخاص)، وقد بين العلماء هذين المفهومين:

فالكون الخاص: هو بيان حالة خاصة من حالات المبتدأ، ولا يتضح هذا البيان إلا بذكره، فمثلاً إذا أردت أن تبين حالة من حالات الطائر كنوعه أو تغريده فقلت: (الطائرُ فوقَ الشجرةِ)، فهنا لا تتضح إلا بذكر الكون الخاص فتقول: (الطائرُ نائمٌ فوقَ الشجرةِ)[3].

أما الكون العام: فهو أن يكون المتعلق المحذوف شيئاً يدل على مجرد الوجود العام، أي الوجود المطلق دون زيادة معنى آخر، نحو (تكلمَّ الذي عندك)، أي (الموجود عندك) لا يفيد الظرف (عند) شيئاً أكثر من الدلالة على وجود شخص وجوداً مطلقاً من غير زيادة شيء آخر على هذا الوجود، كالأكل والشراب أو القراءة أو سواها، وهذا الوجود العام لا يحتاج فهمه إلى قرينة[4]، بخلاف الكون الخاص حيث يجب ذكره لعدم وجود ما يدل عليه، نحو: عرفتُ الذي قرأ عندك، فلا يجوز حذف (قرأ)؛ لعدم وجود ما يدل عليه، فإن وجد ما يدل عليه جاز حذفه نحو: ذاكرَ خالدٌ في المسجدِ وعليٌ في البيتِ، فتقول: بل عليٌ في المسجدِ أي: بل عليٌ ذاكرَ في المسجدِ[5].

وقد اختلف النحاة في عامل النصب في الظرف الواقع خبراً، فذهب الكوفيون إلى أنَّه ينتصب بالمخالفة للمبتدأ، فقولنا: (زيدٌ قائمٌ)، فـ(قائم) هو (زيد) في المعنى، أما قولنا: (زيدٌ عندكَ) فـ(عندك) ليس (زيد) في المعنى، فهذه المخالفة في المعنى هي التي

(1) ينظر: حاشية الخضري: ١/ ٩٦.

(2) المقاصد الشافية: ٢/ ٦.

(3) ينظر: التطبيق النحوي، للدكتور عبده الراجحي:١٠٣، والكفاف، يوسف الصيداوي: ١٦٧٢.

(4) ينظر: هامش (٣) النحو الوافي: ٢/ ٤٤٥-٤٤٦.

(5) ينظر: همع الهوامع:١/ ٣٧٥، وهامش النحو الوافي:١/ ٤٧٧.

عملت النصب[1]، وخالفهم ابنا طاهر وخروف فقالا: الناصب المبتدأ، وزعما أنَّه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو: زيدٌ أخوك، وينصبه إذا كان غيره، وقالا هو مذهب سيبويه[2]، «أما البصريون فقالوا: لابدَّ للظرف من محذوف يتعلق به لفظيّ إذ مخالفة الشيء للشيء لا توجب نصبه»[3].

واختُلف في تقدير المتعلق، فقال الأخفش والفارسي والزمخشري: التقدير (كانَ أو استقرَ)، وحجتهم أنَّ المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل الجار والمجرور، والأصل في العامل أن يكون فعلاً، والصحيح عند جمهور البصريين أن تقديره: (كائن لا كان أو استقر)، وحجتهم في ذلك أنَّ المحذوف هو الخبر في الحقيقة والأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً[4].

لهذا اختلف في تقدير متعلق الخبر والصفة والحال فمنهم من قدر (الفعل) لأنَّه الأصل في العمل، ومنهم من قدر (الوصف) لأنَّه الأصل في الخبر والحال والصفة (الإفراد)، والذي أكده ابن هشام أن المعنى هو الذي يحدد المُقدَّر المحذوف بأن يكون اسماً أو فعلاً إذ قال: «وأما في الاشتغال فيقدّر بحسب المفسّر؛ فيقدر الفعل في نحو: (أيومَ الجمعةِ تعتكفُ فيه)، والوصف في نحو: (أيومَ الجمعةِ أنتَ معتكفٌ فيه)، والحق عندي أنَّه لا يترجّح تقديره اسماً ولا فعلاً، بل بحسب المعنى»[5]، أما الصلة فلا خلاف في تعين الفعل؛ لأنها لا تكون إلا جملة[6].

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الانباري: ١/ ١٩٧، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٤٣.

(2) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٥/ ٣٧١.

(3) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٤٤.

(4) ينظر: شرح قطر الندى لابن هشام: ١٢٠، والتصريح على التوضيح: ١/ ٢٠٦، والرابط وأثره في التراكيب العربية، للدكتور حمزة عبد الله النشرتي: ١٣٩.

(5) مغني اللبيب: ٥/ ٣٣٦-٣٣٧.

(6) ينظر: المصدر نفسه: ٥/ ٣٣٤.

وقد علل الشاطبي عدم ظهور العامل في المواضع المذكورة بقوله: «للزوم الدلالة على ذلك المحذوف»[1]، وإيضاح ذلك أنَّه لابدَّ من اقتران كل حادث بزمان، ويستحيل أن يوجد حادث من غير زمان، ولهذا يسمى الزمان ظرفاً تشبيهاً بالظرف الحسي كالأواني والأوعية التي توضع بداخلها الأشياء، فكل زمان مقرون حتماً بالحادث المتصل به في الواقع فيه، وكذلك (ظرف المكان) فمن المستحيل أن يوجد مكان لا تقع فيه أحداث جديدة أو تستمر فيه أحداث قديمة، فالحوادث والأماكن مقترنان متلازمان على الدوام.

فذكر الثاني أعني (ظرف المكان) كافٍ في الدلالة على وجود المحذوف (العامل) فهو مع حذفه ملاحظ وكأنه موجود، فدلالة الظرف على متعلقه أو العامل فيه دلالة الزام[2]، وكأنهم عوّضوا الظرف والجار والمجرور من عاملهما فلو أَظهروا العامل لكان جمعاً بين المعوَّض والمعوَّض منه[3]، وإنما يقدر العامل محذوفاً؛ لأنَّ المعنى لا يكمل بدونه، ولا يكمل باللفظ الدال على الظرف، ولا يستقل بنفسه في تحقيق فائدة تامة، فليس من شأن اللفظ الزماني أو المكاني أن يتمم المعنى الأساسي المراد بغير ملاحظة العامل المحذوف فلولا ملاحظته في قولك: (مررتُ بزيدٍ عندك) لكان المعنى (زيد) هو نفسه الظرف (عندك)، والمعنى لاشك فاسد[4].

(1) المقاصد الشافية:٣/ ٢٩٥.

(2) ينظر: النحو الوافي:٢/ ٢٥٠.

(3) ينظر: المقاصد الشافية:٢/ ٦.

(4) ينظر: النحو الوافي:٢/ ٢٥٠.

## المسوغ الخامس: حذف المضاف إليه

قال ابن عقيل: «يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف كحاله»[1].لقد سوغ النحاة حذف المضاف إليه وابقاء المضاف كحاله بإعرابه وهيئته، فلا ينون كما لو كان المضاف إليه موجوداً، «ويجرّ بالكسرة وإن كان فيه مانعُ الصَّرفِ، ولا يُرَدُّ إليه ما نُزِعَ منه للإضافة من نونٍ أو تنوينٍ، ولا يُبْنَى من أجلِ هذا الحذفِ وإِن كان مما يُبنى للقطع عن الإضافة، بل يُعَدُّ كأنَّ المضاف إليه موجودٌ»[2].

وشرط ذلك أن يعطف على هذا المضاف اسم مضاف إلى مثل المحذوف من الاسم الأَول فالمحذوف شبه المذكور فصار كأنَّه حاضر في موضعه، فصار حذف الأول كـ(لا حذف)[3]، واشترطوا ذلك ليكون المذكور دليلاً على المحذوف فيكون في قوة المنطوق به، وذلك كقولهم: قطعَ اللهُ يدَ ورجلَ من قالها، والأصل: قطعَ اللهُ يدَ من قالها ورجلَ من قالها، فحذف ما أُضيف إليه (يدَ) وهو (من قالها) لدلالة ما أضيف إليه (رجلَ) عليه[4]، هذا ما ذهب إليه المبرد[5]، وتابعه في ذلك ابن مالك[6]. أمَّا سيبويه فيرى أن هذا من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فكأنّ الأصل: قطعَ اللهُ يدَ من قالها ورجلَه، ثم أُقْحِمَت كلمة (الرِجل) بين المضاف والمضاف إليه، فصار في تقدير:(يدَ ورجله من قالها) ثم حذفت (الهاء) اكتفاء بـ(من) عن الضمير وإصلاحاً للفظ، فصار: (يدَ ورجلَ من قالها)، وتابعه في ذلك الجمهور[7].

---

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٣/ ٧٨.

(2) المقاصد الشافية: ٤/ ١٦٥.

(3) ينظر: المقاصد الشافية:٤/ ١٧٠.

(4) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٩٧٦، وشرح المكودي على ألفية ابن مالك: ١/ ١٧٣، وحاشية الصبان: ٢/ ٤١٤.

(5) ينظر: المقتضب:٤/ ٢٢٩.

(6) ينظر: شرح الكافية الشافية:٢/ ٩٧٦.

(7) ينظر: المقرب ومعه المثل المقرب، لابن عصفور:١/ ٢٩٠، والمقاصد الشافية:٤/ ١٧٠، والاشباه والنظائر، للسيوطي:١/ ٥١.

وقد ورد في كلام العرب حذف المضاف إليه، وهو أقل من حذف المضاف، لما فيه من أغراض التخصيص والتعريف، قال ابن يعيش: «أعلم أنه قد جاء عنهم حذف المضاف إليه، وهو أَقَل من حذفِ المضاف، وأبعدُ قياسًا؛ وذلك لأنَّ الغرض من المضاف إليه التعريفُ والتخصيصُ، وإذا كان الغرضُ منه ذلك وحُذِفَ كان نَقضًا للغرض، وتراجُعًا عن المقصود»[1].

وقد يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف على حاله، ويكون الحذف في المعطوف لا في المعطوف عليه، نحو: الحديث الذي رواه البخاري عن أبي بَرْزة الأسلميُّ رضي الله عنه قال: «غزوتُ مع رسول الله ﷺ سبعَ غزواتٍ أو ثمانيَ»[2] بفتح الياء من غير تنوين، والتقدير ثمانيَ غزواتٍ، فحذف المضاف إليه للدلالة عليه[3]، وساغ هذا الحذف؛ لأنَّ الدليل مماثل له فصار في حكم الموجود فعومل معاملة الموجود[4].

## المسوغ السادس: حذف المتعجب منه

قال ابن عقيل: «يجوز حذف المتعجب منه وهو المنصوب بعد (أَفعَلَ) والمجرور بالباء بعد (أَفْعِلْ) إذا دلَّ عليه دليلٌ»[5].

سوغ ابن عقيل حذف المتعجب منه، المنصوب في صيغة (ما أفعله)، والمجرور بالباء في صيغة (أفعل به) إن دلَّ عليه دليل، وإنما قلنا المجرور بالباء، لأنَّ هناك من يرى أنه ليس فاعلاً بل هو مفعول، قال الرضي:«وإذا علم المتعجب منه جاز حذفه، نحو: لقيتُ زيداً وما أحسنَ.

(1) شرح المفصل:٢/ ٢٠١.
(2)صحيح البخاري: رقم الحديث:١١٥٣: ١\٤٠٥.
(3) ينظر: المقاصد الشافية:٤/ ١٧٦، وهمع الهوامع: ٢/ ٥٢٢.
(4) ينظر: المقاصد الشافية:٤/ ١٧٢.
(5) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:٣/ ١٥١.

قال تعالى ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ ﴿مريم:٣٨﴾ فلفظ (بهم) إنَّما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولاً، وأمَّا عند سيبويه فإنَّه وإن كان فاعلاً والفاعل لا يجوز حذفه إلا أنَّه بملازمته للجر وبكون الفعل قبله في صورة ما فاعله مضمر والجار والمجرور بعده مفعوله أشبه الفضلة فجاز حذفه»[1]، وقد اتفق النحاة في تسويغ حذف المتعجب منه مع صيغة (ما أفعله) شريطة الدليل؛ ليكون المراد واضحاً عند الحذف للعلم به، نحو قول سيدنا علي عليه السلام:[2]

جَزَى اللهُ عَنَّا والجَزَاءُ بِفَضْلِهِ رَبِيعةَ خَيْرًا مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمَا

أي: ما أعفَّهم و أكرمهم، فحذف المنصوب وهو الضمير (هم) من (أعفَّ) و(أكرم)، لوجود ما يدل عليه، وهو (ربيعة) المتقدم، ولا يحذف المنصوب إلا إن كان ضميراً[3]، وإنما ساغ حذفه لأنَّ معناه مع الحذف واضح وظاهر لوجود ما يدل عليه حتى صار كالملفوظ به[4].

أمَّا إذا عدم الدليل فلا يجوز الحذف؛ وذلك لتجرد الفائدة، فلو قلت: (ما أحسنَ) و(ما أجملَ) لم يكن كلاماً؛ لأنَّ معناه أن شيئاً صير أحسنَ واقعاً على مجهول، وهذا ما لا ينكر وجوده، ولا يفيد التحدث به[5].

(1) شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٢٣٦.

(2) البيت من الطويل، ديوانه:١٣٥.

(3) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك:٢/ ٦٩٠، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، لابن الوردي: ٢/ ٤٥١، وشرح الأشموني:٢/ ٢٦٦.

(4) ينظر: المقاصد الشافية:٤/ ٤٥٣.

(5) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لبدر الدين محمد:٣٢٨، وتوضيح المقاصد والمسالك:٢/ ٩١، واللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ:١/ ٥١١.

أما صيغة (أفعِلْ به) فأكثر ما يسوغ فيه الحذف إذا كان فعل المتعجب معطوفاً على آخر مذكور معه الفاعل، فيشترط فيها حذف معمولها المجرور وحذف حرف الجر معه، وقبلها صيغة للتعجب على وزن (أفعل) مذكور معها معمولها، وهذا المعمول مماثل للمعمول المحذوف مع حرف الجر، وقد عطفت الصيغة الثانية مع فاعلها على الأولى مع فاعلها عطف جملة على جملة[1]، نحو قوله تعالى: ﴿**أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ**﴾ سورة الكهف: من الآية:٢٦﴾ أي: وأسمع به، فحذف (به) من الثاني لدلالة الأول عليه وهو في موضع الفاعلية عند الجمهور[2] فحذف مع كونه فاعلاً؛ لأنَّ لزومه الجر كساه صورة الفضلة؛ ولأنَّه كمعمول (أفعل) في المعنى[3].

وذهب قوم إلى أن الفاعل لم يحذف بل استتر في الفعل وحذفت الباء، وقد رد هذا الإِدعاء بوجهين:

أحدهما: لزوم إِبرازه عند التثنية والجمع، والآخر: أن من الضمائر مالا يقبل الاستتار كـ(نا) من (أكرم بنا)[4] ونسب الشاطبي إلى ابن مالك عدَّه المتعجب منه في صيغة (أفعل به) مفعولاً به وليس فاعلاً، وقد تابعه في ذلك إذ قال: «وحين أجاز حذفَ المتعجَّب منه مطلقاً إذا عُلم كان دليلاً على أن المجرور بالباء ليس هو الفاعل البتَّةَ، إذ لو كان كذلك لامتنع الحذفُ بناءً على مذهبه في أن الفاعل لا يُحذف..... فهذا الموضع داخل في مُقْتَضَى ذلك الحُكْم، فلا يصح على مذهبه أن يكون المجرور هنا فاعلاً أصلاً»[5].

(1) ينظر: النحو الوافي: ٣/ ٣٦٠.

(2) ينظر: شرح ابن الناظم: ٣٢٨، وشرح قطر الندى:١٨٤.

(3) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٣٧، وحاشية ابن حمدون:١/ ٤٠٠.

(4) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش:٦/ ٢٦٢٢، وشرح الأشموني:٢/ ٢٦٨.

(5) المقاصد الشافية:٤/ ٤٥٥.

## المسوغ السابع: حذف جواب الشرط

قال ابن عقيل: «يجوز حذف جواب الشرط والاستغناء بالشرط عنه، وذلك عندما يدل دليل على حذفه»[1].

الأصل في ترتيب الجملة الشرطية أن تتقدم الأداة أعني أداة الشرط، ثم يأتي بعدها فعل الشرط، ثم جوابه، إذ الأداة لها الصدارة وفعل الشرط يترتب عليه الجواب فهو نتيجة له متوقف عليه[2].

وقد سوغ ابن عقيل حذف بعض من عناصر الجملة الشرطية؛ لوجود ما يدل عليه في الجملة، ومن ذلك حذف جواب الشرط إذا دل عليه دليل، وأن يكون فعل الشرط ماضياً لفظاً أو معنى، وهو الأكثر وروداً في أُسلوب الشرط، وقد ورد حذفه كثيراً في كلامهم[3]؛ «لأنَّ الحذف من الأواخر أكثر من الأوائل، ولأنَّ دلالة السبب على المسبب أقوى من العكس»[4].

قال الشاطبي: «إن جملة الشرط يغني ذكرها عن ذكر جملة الجزاء، فتحذف جملة الجزاء لعلم المخاطب بالمحذوف، ولا يعني بإغناء الشرط عن الجواب كون الشرط هو الدال بنفسه فقط، بل المقصود أنه يذكر دونه فيستقل الكلام، اتكالاً على ما عند المخاطب من العلم، والعلم الحاصل عند المخاطب قد يكون لتقدم ذكر معنى الجواب بعينه، ويكون لتقدم ما يدل عليه وليس به، وقد يكون لغير ذلك، فمن الأول قولك: أكرمُك إنْ أكرمْتني، وآتيكَ إنْ أتيْتني، فالجواب المحذوف هنا هو عين ما تقدم، والتقدير: إنْ أكرمْتني أكرمْك، وإنْ أتيْتني آتكَ، ولكن حذف لدلالة الأول عليه، وهذا مذهب البصريين.....

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:٤/ ٤٢.
(2) ينظر: شرح المفصل:٥/ ١١٨، وارتشاف الضرب:٤/ ١٨٧٩.
(3) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٢/ ٥١٧.
(4) حاشية ابن حمدون:٢/ ٢٧٠.

ومن الثاني قوله تعالى: ﴿**قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا**﴾ ﴿مريم:١٨﴾ فليس المعنى: إن كنت تقياً فإني أعوذ بالرحمن منك، وإنما المعنى: إن كنت تقياً فلا تقربني، (وقولك: فلا تقربني) دلت عليه الاستعاذة، لأنَّ الاستعاذة هي طلب العوذ والبعد من كل ضار، ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿**إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا**﴾ ﴿الأنفال:٤١﴾ هو محذوف الجواب، تقديره: إنْ كنتم آمنتم فاقبلوا ما أمرتم به، لأنَّ قوله: ﴿**وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ**﴾ ﴿الانفال:٤١﴾ حكم ألزمه المكلف، فدل على طلب القبول»[1].

فجواب الشرط يأتي آخراً كما ذكرنا، وهو مسبب عن فعل الشرط، لذلك كثر حذفه في الكلام، «فإن تقدم شبه الجواب على الأداة فهو دليل عليه وليس إياه، وإنَّما الجواب محذوف مدلول عليه بما قبله نحو: أنتَ ظالمٌ إنْ فعلْتَ، والتقدير: أنتَ ظالمٌ إنْ فعلت فأنتَ ظالمٌ»[2].

فجواب الشرط في هذه الجملة محذوف، وهو (فأنت ظالم)، وقد سوغ حذفه تقدم ما يدل عليه في الكلام، وكون فعل الشرط في الجملة ماضياً حتى يصح أن يكون الجواب المحذوف مترتباً عليه ونتيجة له، ونرى أن الغرض من تقدم ما يدل عليه هو مزيد من العناية والاهتمام به وفي تقديره حفاظ على الترتيب المنطقي لأحداث الجملة ومجاراة لسنن اللغة في الاستعمال، وقد أجاز الكوفيون حذف جواب الشرط مع كون فعل الشرط ليس ماضياً[3]، كما ذهبوا إلى أن المتقدم هو الجواب[4].

(1) المقاصد الشافية:٦/ ١٦٤-١٦٥.

(2) الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين، لإبراهيم بن صالح الحندود: ٤٨٦.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٧٩.

(4) ينظر: شرح الأشموني: ٤/ ١٥.

وقد رده البصريون بأنه لو كان المتقدم هو الجواب لجزم إذا كان فعلاً، وللزمته الفاء إن كان جملة اسمية[1]، ولمح ابن السراج فرقاً بين قولنا: (آتيك إنْ تأتني)، وقولنا: (إنْ تأتني آتك)، ففي الأول الجواب محذوف كفي عنه الفعل المتقدم، وهو مما يضطر إليه في الشعر، وربما يقصده المتكلم نثراً عندما يذكر الجزاء بغير شرط ولا نية فيه فيقول: آتيكَ، فيعدُكَ بذلك على كل حال ثم يبدو له ألا يأتيك بسبب فتقول: إنْ أتيتني، ويستغنى عن الجواب بما قدم[2].

(1) ينظر: شرح المفصل:٥/ ٢٤٧.

(2) ينظر: الأصول في النحو:٢/ ١٨٧.

## «المبحث الثالث»

# حذف مايكون عمدة تارة وفضلة تارة أخرى

### المسوغ الأول: حذف المضاف

قال ابن عقيل: «يحذف المضاف لقيام قرينة تدل عليه ويقام المضاف إليه مقامه»[1].

يسوغ حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في الإعراب، وقد عبَّر النحاة عن هذا المسوغ بعبارات شتى، وكانت عبارة ابن عقيل هي: (لقيام قرينة تدل عليه)، وقال غيره: «يجوز حذف المضاف للعلم به»[2].

وقال آخر: «عند ظهور المعنى ورفع اللَبْس»[3]، وهذه العبارة متقاربة في المعنى وإن اختلف لفظها، ومنطلقنا في الحديث عن هذا المسوغ هو كلام ابن عقيل إذ قال: «لقيام قرينة تدل عليه»، فإن لم يكن ثمة قرينة امتنع الحذف[4]، فعلم السامع بالمحذوف مسوغ للحذف، وهذا العلم يحصل بوجود القرينة وعند ظهور المعنى وأمن اللَبْس.

قال ابن مالك: «إذا كان المضاف لا يجهل معناه بحذف لفظه جاز أن يحذف ويجعل المضاف إليه معرباً بإعرابه، ونائباً عنه فيما جيء بالإعراب لأجله، وإن قدر لفظ المحذوف والتفت إليه رُتّب على وفقه ما بعد القائم مقامه»[5].

---

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:٣/ ٧٦.

(2) شرح التسهيل:٣/ ٢٦٥، وتوضيح المقاصد:٢/ ٨١٩.

(3) الموجز في قواعد اللغة العربية، لسعيد الافغاني:٣٤٣.

(4) ينظر: حاشية الصبان:٢/ ٤١٠.

(5) شرح التسهيل:٣/ ٢٦٥.

وقد ورد حذف المضاف كثيراً في كلام العرب، القرآن الكريم، قال ابن الشجري: «إنَّ حذفَ المضاف في كلام العرب وأشعارها، وفى الكتاب العزيز أكثر من أن يحصى، وأحسنه ما دل عليه معنى أو قرينة أو نظير أو قياس»[1]، وورد أيضاً حذف المضاف مكرراً قال ابن جني: «وربما حذفت العرب المضاف بعد المضاف مكرراً أنساً بالحال ودلالة على موضوع الكلام»[2]، وقد اشتُرِطَ لتسويغ جواز حذف المضاف شرطان:

أحدهما: أن يقوم دليل على المحذوف؛ لئلا يقع لَبْس، فلو قلت: جلستُ زيداً، تريد: جلستُ جلوسَ زيدٍ، لم يصح ذلك؛ لأنَّه ليس في الكلام ما يدل على الجلوس المقدر، والكلام يحتمل ما زعمت أنَّك تريده، ويحتمل أن يكون التقدير: جلستُ إلى زيدٍ، فحذف حرف الجر، فانتصب الاسم الذي كان مجروراً.

الثاني: أن يكون المضاف إليه مفرداً لا جملة؛ لأنَّه لو كان المضاف إليه جملة لم يستدل على المحذوف، ولم تصح إقامة المضاف إليه مقام المضاف المحذوف[3].

وإنما ساغ حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه لأغراض دلالية يرومها المتكلم، ولولا هذا الحذف لما حصلت هذه المعاني والأغراض، ومن هذه الأغراض ما يأتي:

١) الاتساع: وهو ضرب من الحذف للاختصار والإيجاز، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى﴾ ﴿البقرة: ١٨٩﴾ أي: خصلة من اتقى، وإن شئت كان تقديره: (ولكن ذا البر من اتقى)، والأول أولى؛ لأنَّ حذف المضاف ضرب من الاتساع والخبر أولى بذلك من المبتدأ؛ لأنَّ الاتساع بحذف الأعجاز أولى منه

(1) أمالي ابن الشجري:١/ ٧٨.

(2) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها:١/ ١٨٨.

(3) ينظر: حاشية ياسين على التصريح، لياسين العليمي الحمصي:٢/ ٥٨.

بحذف الصدور[1]، ونرى أن كلا المعنيين مراد مادام الكلام يحتملهما، وقد زاد هذا الحذف المساحة التعبيرية للجملة التي ورد فيها[2].

٢) علم المخاطب بالمحذوف: وذلك عند الثقة بعلم المخاطب، إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا حصل المعنى بقرينة حال أو لفظ آخر استغنى عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصاراً، وإذا حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه وأعرب إعرابه، نحو قوله تعالى: ﴿**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ**﴾ ﴿يوسف: ٨٢﴾، والمراد: أهل القرية؛ لأنَّه قد علم أن (القرية) من حيث هي حجر ومدر لا تسأل؛ لأنَّ الغرض من السؤال رد الجواب، وليس الحجر والمدر مما يجيب واحد منهما[3]، قال أبو حيان: «ويجوز حذف المضاف إذا كان الكلام مشعرًا به، فإن لم يكن مشعرًا به لم يجز حذفه»[4].

٣) المبالغة: نحو قوله تعالى: ﴿**وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ**﴾ ﴿البقرة:٩٣﴾ أي: حب العجل، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه؛ وذلك أن حب العجل قد تداخلهم، ورسخ في قلوبهم صورته لفرط شغفهم به، وحرصهم على عبادته كما يتداخل الصبغ الثوب، والشراب البدن[5].

وقد ذكر الرضي مواضع يجب فيها تقدير مضاف محذوف، إذ لولا هذا التقدير لفسد المعنى المراد، ولا يمكن حمل الكلام على ظاهره فقال: «وتقول: ما مثلُ عبدِ الله يقولُ ذلك، ولا أخيه، وما مثلُ أخيك ولا أبيك يقولان ذلك، أي: ولا مثلُ أخيه، ولاَ مثلُ أبيك؛ قالوا: يجب اضمار المضاف ههنا، فيكون ممّا حذف المضاف فيه وأبقي

(1) ينظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لابن الأثير الكاتب:٢/ ٩٣.

(2) ينظر: الجملة العربية والمعنى، للدكتور فاضل السامرائي:١٦٣.

(3) ينظر: شرح المفصل:٢/ ١٩٢.

(4) ارتشاف الضرب:٤/ ١٨٣٦.

(5) ينظر: البحث الدلالي في إرشاد العقل السليم الى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود، اطروحة قدمتها زينب السلطاني:١/ ٢٧٧.

المضاف إليه على إعرابه. وذلك لأنَّ (أخيه) لو كان معطوفاً على (عبد الله) لكان المعنى: ما رجلٌ هو مثلهما يقولُ ذلك، وليس هو المراد، بل المعنى: ما مثلُ هذا ولا مثلُ هذا يقولان ذلك، وأيضاً لو كان معطوفاً عليه لكان قد فصل بين المعطوف والمعطوف عليه المجرور بأجنبي، وذلك لا يجوز»[1].

## المسوغ الثاني: حذف المنعوت

قال ابن عقيل: «يجوز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه إذا دل عليه دليل»[2].

إن الأصل في بناء الجملة العربية أن يذكر المنعوت ونعته إما للتوضيح إذا كان المنعوت معرفة وإما للتخصيص إذا كان المنعوت نكرة، وقد يُعدل عن هذا الأصل فيحذف المنعوت ويقام النعت مقامه، ومسوغ هذا الحذف وجود دليل عليه، فإذا وجد دليل في الكلام جاز حذف المنعوت اختصاراً، ومن عادة العرب تَجتزئ بالقرائن عن النطق في كثير من كلامها، فإذا كان اللفظ معلوماً ولم يؤدِ حذفُه إلى اختلال الكلام، بل يبقى المعنى تاماً واللفظ مستقيماً جاز حذف المنعوت وإقامة نعته مقامه[3].

قال الزمخشري: «وحق الصفة أن تصحب الموصوف إلا إذ ظهر أمره ظهورًا يُستغنى معه عن ذكره،فحينئذ يجوز تركه،وإقامة الصفة مقامه»[4]، ولاسيما إذا كانت عناية المتكلم موجهة نحو النعت وكان هو الغرض، أو اشتهر النعت اشتهاراً يغني عن المنعوت غناء تاماً بحيث لا يتجه الذهن إليه، نحو: جاء الفارسُ، والأصل جاء الرجلُ الفارسُ[5].

(1) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٥٥.
(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:٣/ ٢٠٥.
(3) ينظر: المقاصد الشافية:٤/ ٦٨٩.
(4) المفصل في صنعة الإعراب: ١٥٢.
(5) ينظر: النحو الوافي:٣/ ٤٩٣.

وقد بين النحاة المواضع التي يجوز فيها حذف المنعوت وهي:

١) إذا كان النعت مفرداً متمكناً في بابه غير ملبس، جاز حذف المنعوت نحو: (مررتُ بظريفٍ) أي: برجلٍ ظريفٍ؛ لأنَّها أسماء جارية على الفعل، أما إذا كانت غير جارية على الفعل نحو: (أيِّما رجلٍ) يمتنع الحذف؛ لأنَّ معناه (كامل) وليس من لفظ الفعل[1].

٢) أن يكون النعت صالحاً لمباشرة العامل، فإذا كان النعت جملة لا يجوز حذف المنعوت نحو: مررتُ برجلٍ قامَ أبوه؛ لأنَّه لا يصح إقامة النعت مقام المنعوت، إذ لا يصح أن يدخل حرف الجر على الجملة الفعلية فلا يقال: مررتُ بقام أبوه، ومثله كل منعوت شغل وظيفة نحوية لا يمكن أن تشغلها الجملة، وذلك كوظيفة الفاعل، فلا يجوز أن يحذف المنعوت إذا كان فاعلاً ويقام النعت مقامه إذا كان جملة، نحو: جاءَ رجلٌ يكرمُ ضيفَه، فلا يقال فيها: (جاءَ يكرمُ ضيفَه) إلا إذا كان المنعوت بعضاً من اسم متقدم عليه مجروراً بـ(من) أو (في) جاز حذفه، نحو: (مِنَّا ظَعَنَ ومِنَّا أَقَامَ) أي: مِنَّا فريقٌ ظَعَنَ، ومِنَّا فريقٌ أقامَ، فـ(ظعن، وأقام) جملتان في موضع رفع وهما نعتان لمنعوتين محذوفين كانا بعضاً من اسم مقدم هو الضمير (نا)[2].

٣) أن يعلم جنس المنعوت إما باختصاص النعت به، نحو: (مررتُ بكاتبٍ) أي: برجلٍ، أو بمصاحبة ما يعينه، نحو قوله تعالى: ﴿**أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ**﴾ ﴿سبأ:١١﴾، أي: (دروعاً سابغات) بدليل القرينة السياقية: ﴿**وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ**﴾ ﴿سبأ: ١٠﴾[3].

(1) ينظر: المقتضب:٤/ ٢٩٣-٢٩٤.

(2) ينظر: الخصائص:٢/ ٣٦٨، والمقاصد الشافية:٤/ ٦٩٠.

(3) ينظر: توضيح المقاصد:٢/ ٩٦٥.

## الخاتمة ونتائج البحث

بعد أن وفقنا الله سبحانه وتعالى في إتمام ما بدأنا به من بيان مسوغات حذف عناصر الجملة، نصل إلى نهاية المطاف وقطف الثمرات، فنذكر أهم ما توصلنا إليه من النتائج القيمات، وهي على النحو الآتي:

١) ذهب البصريون إلى جواز حذف صدر الصلة إذا طالت، وأما إذا قصرت فلا وما ورد من الحذف مع القصر فيتوقف فيه على السماع ولا يقاس عليه إذ هو شاذ، أما الكوفيون فذهبوا إلى جواز الحذف مطلقاً.

٢)

أ) جواز حذف الضمير العائد المجرور بالإضافة إذا كان في موضع نصب، وكانت من إضافة اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال.

ب) زعم الكسائي جواز الحذف بغير وصف، فيحذف معه المضاف وقيده ابن عصفور في الشعر خاصة وهو قليل فلا يقاس عليه.

ج) اقتصر ابن عقيل على ذكر الأول لكثرته وأهمل الأخيرين لقلتهما.

٣) جواز حذف الجملة من المبتدأ والخبر إذا كانا معلومين ودلَّ دليل عليهما، ولم يُحدث ذلك خللاً في المعنى أو في الهيئة التركيبية للجملة. ويرى الإمام الشاطبي أن جملة (المبتدأ والخبر) لو قدرت على التسليم بجواز حذفها إنما تحذف خبراً لمبتدأ ومعلوم أن الخبر يحذف إن دل عليه دليل لا من حيث ذاتها.

٤) جواز حذف خبر (لا) النافية للجنس عند الحجازيين إن دل عليه دليل، وعند ابن عقيل يحذف وجوباً أما بنو تميم فيحذفونه مطلقاً.

٥) رجح جواز حذف المخصوص بالمدح أو الذم وإعرابه مبتدأ؛ لأن جعله خبراً لمبتدأ مقدَّر يؤدي -عند حذفه- إلى حذف الجملة كاملة وحذف المفرد أسهل من حذف الجملة.

٦) جواز حذف حرف الجر مع (أن وأنَّ) قياساً مطرداً إذا أمن اللَبْس. أما معموله بعد الحذف إما يبقى وهو شاذ أو ينصب وهو نوعان:
١) مقصور على السماع عند الضرورة
٢) مطرد عند أمن اللَبْس.

٧) يحذف عامل الظرف حذفاً واجباً إذا كان كوناً عاماً، ولا يجوز حذفه إذا كان كوناً خاصاً إلا إذا دل عليه دليل فحينئذٍ يجوز حذفه.

٨) يحذف عامل المصدر وجوباً إذا دلَّ المصدر على الدعاء، والذي يسوغ حذفه أن المصدر أقوى وأثبت من الفعل والأمر بالمصدر أمر بالحدث المجرد، وهو آكد من الفعل لمجيئنا بالحدث وحده، أما إذا ذكر العامل فإنه يسلب المصدر الدلالة على الأمر ويجعله توكيداً للفعل لا غير.

٩) يسوّغ حذف عامل المصدر تقدم جملة عليه تقوم مقام الأفعال الناصبة للمصادر؛ لأنها تتضمن أغراض المصادر فاستثقل ذكر أفعالها قبلها فوجب حذف تلك الأفعال العوامل لدرء الاستثقال الحاصل بذكرها.

١٠) يجوز حذف فاعل فعل التعجب لملازمته الجر؛ ولأن فعله في صورة ما فاعله مضمر والجار والمجرور بعده مفعوله.

# ثبت المصادر والمراجع

## أولا: الكتب المطبوعة:


١) ارتشاف الضرب من لسان العرب: أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

٢) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت: ٧٦٧ هـ)، تح: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف، الرياض، ط ١، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.

٣) أساليب التوكيد في القرآن الكريم: وفيق مصطفى الشعيبي، دار الفلاح للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، د. ط، ٢٠٠٨م.

٤) الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي (ت:٩١١ه)، تح: غريد الشيخ، دار الكتب العلميّة، بيروت -لبنان، ط ٢، ٢٠٠٧ م.

٥) الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، د. ط، د.ت.

٦) أمالي ابن الشجري: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت:٥٤٢هـ)، تح: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٩م

٧) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري (ت:٥٧٧)، المكتبة العصرية، صيدا- لبنان، ط١، ١٤٢٤ هـ- ٢٠٠٣م.

٨) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق- سوريا، د. ط، د.ت.
٩) الإيضاح في شرح المفصل: جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن الحاجب الكردي المالكي (ت: ٦٤٦هـ)، تح: الدكتور إبراهيم محمّد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط ١، ١٤٢٥هـ.
١٠) البديع في علم العربية: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري بن الأثير (ت: ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٠هـ.
١١) البرهان في علوم القرآن: بدر الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، القاهرة، ط ١، ١٣٧٦ هـ- ١٩٥٧ م
١٢) بناء الجملة العربية: د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د. ط، ٢٠٠٣م.
١٣) البهجة المرضية على ألفية ابن مالك: جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي (ت:٩١١ه)، منشورات اسماعيليان، قم - إيران، ط ١٩، ١٤٣٠هـ.
١٤) تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة: زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (ت:٧٤٩هـ)، تح: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢ هـ - ٢٠٠٨ م.
١٥) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت:٧٤٥ ه)، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، د. ت.
١٦) التطبيق النحوي: د. عبده الراجحي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، مصر، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١٧) التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
١٨) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد، الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت:٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط ١، ١٤٢٨هـ.
١٩) توجيه اللمع: أحمد بن الحسين بن الخباز (ت: ٦٣٩ ه)، تح: أ. د. فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، جمهورية مصر العربية، ط٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م.
٢٠) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: بدر الدين أبو محمد حسن بن قاسم المرادي المصري المالكي (ت:٧٤٩هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، مصر، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
٢١) التوطئة: أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين (ت:٦٥٤ هـ)، دراسة وتحقيق: د. يوسف أحمد المطوع، دار الكتب، الكويت، د.ط، ١٩٨٠م.
٢٢) التيسير في القراءات السبع: أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر الداني (ت: ٤٤٤هـ)، تح: اوتو تريزل، دار الكتاب العربي - بيروت، ط٢، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م
٢٣) الجملة العربية والمعنى: د. فاضل صالح السامرائي، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، البنان، ط١، ١٤٢١ هـ -٢٠٠٠م.
٢٤) حاشية ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك: أحمد بن محمد بن حمدون بن الحاج الفاسي (١١٣٣ه)، دار الفكر للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، بإشراف مكتب البحوث والدراسات، د. ط، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.

٢٥) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: محمد بن مصطفى الخضري (ت:١٢٧٨ه)، دار الفكر للطبعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، د. ط، د.ت.
٢٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت:١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.
٢٧) حاشية ياسين على التصريح: ياسين بن زين الدين بن أبي بكر بن عُلَيم الحمص المعروف بالعليمي الحمصي (ت:١٠٦١هـ)، تح: لجنة من العلماء، دار الفكر، بيروت – لبنان، د. ط، د.ت.
٢٨) الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت: ٣٩٢ه)، تح: الدكتور عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط ٣، ١٤٢٩هـ.
٢٩) درة الغواص في أوهام الخواص: أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري البصري (ت: ٥١٦هـ)، تح: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م – ١٤١٨هـ.
٣٠) دلائل الإعجاز في علم المعاني: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت: ٤٧١هـ)، تح: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ط ٣، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
٣١) ديوان امرىء القيس: امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي (ت: ٥٤٥ م)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط ٥، د. ت.
٣٢) ديوان الإمام علي بن أي طالب: اعتنى به: عبدالرحمن المصطاويّ، دار المعرفة- بيروت، ط:٣، ١٤٢٦ه-٢٠٠٥م
٣٣) ديوان عروة بن حزام: عروة بن حزام بن مهاجر الضني من بني عذرة (ت:٣٠ هـ)، جمع وتحقيق وشرح: أنطوان محسن القوال، دار الجيل، بيروت، ١٤١٦،١هـ -١٩٩٥م.

٣٤) ديوان الفرزدق: أبو فراس همّام بن غالب بن صعصعة (ت:١١٠هـ)، شرحه وضبطه وقدّم له: الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م.
٣٥) ديوان الكميت: الكميت بن زيد الأسدي (١٢٦ه)، جمع وشرح وتح: د. محمد نبيل الطريفي، دار صادر - بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
٣٦) ديوان لبيد بن ربيعة العامري: لَبِيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري الشاعر معدود من الصحابة (ت:٤١هـ) أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية، تح: د. إحسان عباس - الأستاذ المشارك في الجامعة الأمريكية ببيروت، التراث العربي، الكويت، (د. ط)، ١٩٦٢م.
٣٧) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله ابن عقيل (ت:٧٦٩ه)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط ٢٠، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.
٣٨) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت: ٦٨٦هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
٣٩) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: نور الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأُشْمُوني، الشافعي (ت:٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٤٠) شرح تسهيل الفوائد: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت ٦٧٢هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٤١) شرح جمل الزجاجي: أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الاشبيلي (ت:٦٠٩ه)، تحقيق ودراسة: د. سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، جدة، ط١، ١٤١٩هـ.

٤٢) شرح جمل الزجاجي: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، المعروف بابن عصفور (ت:٦٦٣ هـ)، تح: د. صاحب أبو جناح، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ط١، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
٤٣) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت: ٦٨٦ هـ)، تح: أ. د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس - ليبيا، د. ط، ١٣٩٥ه- ١٩٧٥ م.
٤٤) شرح قطر الندى وبل الصدى: جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١ه)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط: ١١، ١٣٨٣هـ.
٤٥) شرح الكافية الشافية: جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك (ت٦٧٢ه)، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
٤٦) شرح المفصل: أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، المعروف بـ ابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ)، تح: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م.
٤٧) شرح المكودي على الألفية: أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت،٨٠٧هـ)، تح: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، د. ط، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥.
٤٨) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١ه)، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، د. ط، د. ت.
٤٩) شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت: ٣٦٨ هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ٢٠٠٨ م.

٥٠) شرح ملا جامي على الكافية: نور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي (ت:٨٩٨ه)، تح: الشيخ أحمد عزّو عناية، والأُستاذ علي محمّد مصطفى، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط ١، ١٤٣٠ هـ.
٥١) صحيح البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (ت: ٢٥٦ هـ)، تح: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة – بيروت، ط٣، ١٤٠٧ه – ١٩٨٧م
٥٢) صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١ه)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت.
٥٣) ضياء السالك إلى أوضح المسالك: محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
٥٤) الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ سيبويه (ت:١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
٥٥) الكفاف كتابٌ يعيد صوغ قواعد اللُّغة العربية: يوسف الصيداوي (ت:١٤٢٤هـ)، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
٥٦) الكناش في فني النحو والصرف: عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت:٧٣٢ هـ)، تح: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، د. ط، ٢٠٠٠ م.
٥٧) اللمحة في شرح الملحة: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، المعروف بابن الصائغ (ت:٧٢٠هـ)، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

٥٨) المبسوط في القراءات العشر: أبو بكر أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ (ت: ٣٨١هـ)، تح: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية – دمشق، د.ط، ١٩٨١ م
٥٩) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ضياء الدين أبو الفتح نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، الجزري، المعروف بابن الأثير الكاتب (ت: ٦٣٧هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، د. ط، ١٤٢٠ هـ.
٦٠) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني(٣٩٢ه)، تح: علي النجدي، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتحاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، د. ط، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
٦١) المرتجل في شرح الجمل: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (ت٥٦٧ه)، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق، د. ط،١٣٩٢ه- ١٩٧٢م.
٦٢) المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت٧٦٩ه)، تح: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر- دمشق، دار المدني- جدة)، ط ١، ١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ.
٦٣) معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط ١، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.
٦٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١ه)، تحقيق وشرح: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ط ١، ١٤٢١ هـ.
٦٥) المفصل في صنعة الإعراب: جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، تح: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م.

٦٦) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت:٧٩٠ هـ)، تح: مجموعة محققين: الجزء الاول: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، والجزء الثاني، والثامن، والتاسع: د. محمد إبراهيم البنا، والجزء الثالث: د. عياد بن عيد الثبيتي، والجزء الرابع د. محمد إبراهيم البنا، و د. عبد المجيد قطامش، والجزء الخامس، والسادس: د. عبد المجيد قطامش، والجزء السابع: د. محمد إبراهيم البنا، ود. سليمان بن إبراهيم العايد، ود. السيد تقي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٦٧) المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د. ط، د. ت.

٦٨) المقرِّب ومعه مُثُل المقرِّب: ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩ه)، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوّض، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط ١، ١٤١٨ هـ.

٦٩) الموجز في قواعد اللغة العربية: سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت: ١٤١٧هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، د. ط، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

٧٠) النحو العربي: إبراهيم إبراهيم بركات، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط ١، ١٤٢٨ هـ.

٧١) النحو الوافي: عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ)، دار المعارف بمصر، ط ١٥، د. ت.

٧٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١ه)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د. ط، د. ت.

**ثانيا: الرسائل والأطاريح الجامعية:**

١) البحث الدلالي في إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود (ت: ٩٨٢ هـ)، زينب عبد الحسين بلال السلطاني، بإشراف: أ. د. كريم حسين ناصح الخالدي، أطروحة تقدمت بها المؤلفة إلى مجلس كلية التربية للبنات في جامعة بغداد،٢٠٠٥م.

**ثالثا: البحوث والدوريات:**

١) الاسم الموصول وجملة صلته في النحو العربي: د. فراس عبد العزيز، و أ. شيبان أديب، بحث نشر في مجلة آداب الرافدين، جامعة الموصل، كلية الآداب، العدد ٦١، ١٤٧٧هـ، ٢٠١٢م.

٢) الرابط وأثره في التراكيب في العربية: د. حمزة عبد الله النشرتي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط ١٧، العددان: ٦٧-٦٨ رجب ـ ذو الحجة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣) الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك: إبراهيم بن صالح الحندود، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط٣٣، العدد ١١١ - ١٤٢١هـ -٢٠٠١م.

٤) المنصوب على نزع الخافض في القرآن: إبراهيم بن سليمان البعيمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط ٣٤، العدد ١١٦، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.